



## انعكاس توجّه السياسة المالية على التوازن الخارجي في الجزائر للفترة 1990-2010

أ. علوان الضاوي

طالب دكتوراه

جامعة باجي مختار عنابة

**ملخص:** يعد الاستقرار الاقتصادي الخارجي أحد الظروف الأساسية لإحداث التنمية التي تطمح إليها الدول سواء المتقدمة منها أو النامية، فتحقيق التنمية الاقتصادية يجب أن يسير جنباً إلى جنب مع هدف تحقيق الاستقرار الاقتصادي الداخلي والخارجي. والذي يعكس صورة الأداء الاقتصادي لبلد ما أمام العالم الخارجي هو ميزان المدفوعات.

على إثر سنوات الثمانينات أين حدث عجز تُوأم في الولايات المتحدة الأمريكية بين أرصدة ميزانية الدولة وأرصدة الحساب الجاري، برز الاهتمام بالعلاقة بين رصيد الموازنة وبين مؤشرات التوازن الخارجي. وهذا ما دفعنا لمحاولة دراسة هذه العلاقة في الاقتصاد الجزائري خلال الفترة 1990-2010 و التي تميّزت بتنوع السياسة الاقتصادية من انكماشية إلى توسعية، فتحاول هذه الدراسة توضيح العلاقة بين توجّهات السياسة المالية والتوازن الخارجي، معتمدين في ذلك على تحليل تطور رصيد الموازنة العامة و تطور المؤشرات الخارجية لفترة الدراسة.

**كلمات مفتاحية:** السياسة المالية، الموازنة العامة، التوازن الخارجي، ميزان المدفوعات، الحساب الجاري.

**Résumé:**

La stabilité économique extérieure est supposée comme l'une des conditions fondamentales pour apporter un développement fondamental aspiraient par les nations, qu'ils soient développés ou en développement de telles circonstances, pour réaliser un développement économique on doit aller en parallèle avec l'objectif de parvenir à la stabilité économique interne et externe. Et ce qui reflète l'image de la performance économique d'un pays devant le monde extérieur est la balance des paiements. Et d'après les années quatre-vingt où un double événement de déficits aux États-Unis d'Amérique entre les soldes budgétaires de l'État et les soldes des comptes courants, ont émergé l'attention sur la relation entre le budget et l'équilibre entre les indicateurs de la balance extérieure. Et voilà ce qui nous a conduit à essayer d'examiner cette relation dans l'économie algérienne au cours de la période 1990-2010, qui a été marquée par la diversité de la politique économique de la déflation à un expansif, cette étude tente de clarifier la relation entre la politique budgétaire et les tendances de la balance extérieure, en se fondant sur l'analyse de l'évolution du budget général et le solde l'évolution des indicateurs externes pour la période de l'étude.

**Mots-clés:** politique budgétaire, le budget général, l'équilibre extérieur, la balance des paiements, compte courant.

## مقدمة :

إنّ الهدف من هذه الدراسة هو توضيح العلاقة بين توجّهات السياسة المالية في بلد معيّن و التغيّرات التي تمسّ توازنه الخارجي بحيث أنّ ميزان المدفوعات هو الذي يجسّد هذا التوازن الاقتصادي حيث يعبر رصيد ميزان المدفوعات على صورة البلد الاقتصادية أمام العالم الخارجي.

و الجزائر من بين الدّول التي شهدت الكثير من المراحل الانتقالية، و كانت عرضة لأزمات مالية شديدة نجم عنها ضغوط تضخّمية و تفاقم في المديونية الخارجية، فمنذ الاستقلال و الجزائر تحاول البحث عن أفضل الإجراءات المالية أو النقدية التي تمكّنها من الوصول إلى أفضل أداء اقتصادي، فمرورا بمرحلة المخططات الاقتصادية إلى مرحلة الإصلاحات الاقتصادية و بالاستعانة بالمنظمات المالية الدولية، شهدت السياسة المالية للدولة عدّة تطورات و ذلك جزاء مختلف الإصلاحات سواء في الجانب الإنفاقي أو الإصلاح الضريبي منذ 1992م.

و بما أنّ هناك تغيير في توجّه السياسة المالية فلا بدّ أنّ تظهر بعض النتائج و بعض الآثار التي تخلفها هذه المتغيّرات على الأداء الاقتصادي.

و في إطار السّعي وراء تحقيق الأهداف الاقتصادية الكلية على السياسة المالية أن تهتم بالتوازن و الاستقرار على المستوى المالي و التوازن الاقتصادي بمجاليه الداخلي و الخارجي مما يسمح بتحقيق التوازن الاجتماعي.

## أهمية الموضوع:

تكمن أهمية موضوع الدراسة في كون موضوع العلاقة بين السياسة المالية و ميزان المدفوعات أو الميزان التجاري أو الحساب الجاري من المواضيع المهمة اقتصاديا ليس على صعيد الدول النامية فحسب، و إنّما كذلك على مستوى الدول المتقدّمة أيضا، و قد برزت أهمية هذا الموضوع لما شهدت الولايات المتحدة الأمريكية خلال فترة الثمانينات في الولايات المتحدة الأمريكية عجزا توتّما في الميزان الجاري و رصيد الموازنة العامة للدولة.

## مشكلة الدراسة:

من خلال هذا البحث سنحاول التركيز على دور و فعالية السياسة المالية في تحقيق التوازن الخارجي ، و ذلك من خلال توضيح العلاقة بين رصيد الموازنة الذي يمثّل الفارق بين إيرادات و نفقات الدولة و بين رصيد ميزان المدفوعات. محاولين بذلك الإجابة على التساؤل التالي:

ما طبيعة العلاقة بين تغيّر رصيد الموازنة العامة للدولة و التوازن الخارجي؟ و هل يمكن تطابق نظرية العجز

التوأم على الاقتصاد الجزائري ؟

## فرضية الدراسة:

ينطلق البحث من فرضية مفادها، أنّ طبيعة العلاقة بين عجز الموازنة العامة و رصيد الحساب الجاري تختلف من بلد إلى آخر، بحسب طبيعة السياسة الاقتصادية المتّبعة.

## منهج الدراسة:

طبيعة هذه الدراسة تتطلب من الباحث اعتماد المنهج التحليلي من اجل تحليل تطور رصيد الموازنة العامة و تطور المؤشرات الخارجية لفترة الدراسة.

أولا. السياسة المالية و المجال الخارجي للتوازن :

**1. السياسة المالية:** ينظر خبير البنك الاحتياطي الفدرالي "سامويلسون"، إلى السياسة المالية الفاعلة على أنها

مجموع الإجراءات و التفاعلات المتعلقة بالضرائب و الإنفاق العام و التي تهدف إلى تحقيق ما يلي:

- المساهمة في تخفيف و تقليل تذبذبات الدورة الاقتصادية.
- الحفاظ على اقتصاد متقدم، يضمن مستوى تشغيل مرتفع، في كل الظروف الاقتصادية.
- التأثير على الحالة التي يمرّ بها الاقتصاد الوطني من خلال مجموعة من الأدوات المالية.
- زيادة معدلات النمو من خلال زيادة الإنفاق العام على مشاريع البنية التحتية التي تساعد على توفير مناخ الاستثمار.

تصحيح مسار عملية التنمية الاقتصادية و الاجتماعية من خلال التدخل في مختلف مراحل

الدورة الاقتصادية.<sup>1</sup>

و على العموم يمكن تصنيف أهداف السياسة المالية حسب أبعادها إلى البعد المالي أين يكون الهدف تحقيق التوازن المالي بين النفقات و الإيرادات، و البعد الاقتصادي الذي تبحث فيه السياسة الم الهة عن تحقيق التوازنات الداخلية من خلال الموازنة بين الطلب الكلي و العرض الكلي و التوازنات الخارجية ، و البعد الاجتماعي الذي يتطلب من السياسة المالية البحث عن تحقيق العدالة الاجتماعية في توزيع النفقات و تخصيص الموارد، و للسياسة المالية دورا فعّالا في تحقيق النمو الاقتصادي المصاحب بثبات مستوى الأسعار و مستوى التشغيل الكامل التي تمثل توازنا داخليا للدولة كما أثبتت أدوات السياسة المالية فاعليتها في تحقيق التوازن الخارجي الذي يتحقق بالتوازن في ميزان المدفوعات.

**2. هدف التوازن الخارجي:** من الأهداف التي تسعى السياسة الاقتصادية لتحقيقها هي تأمين أو ضمان توازنها الاقتصادي الخارجي الذي يتحقق بتوازن ميزان المدفوعات بشقيّه المحاسبي و الاقتصادي. إذ أن ميزان المدفوعات "عبارة عن جدول يلخص كل الصفقات الاقتصادية بين الدولة و العالم الخارجي خلال فترة زمنية معينة".<sup>2</sup>

و لميزان المدفوعات ثلاث أرصدة رئيسية لكل منها دلالة اقتصادية:

- **رصيد الميزان التجاري:** حيث يعبر هذا الرصيد على القدرة الإنتاجية للاقتصاد الوطني ممثلة في الصادرات و مدى قدرة القاعدة الإنتاجية على الاستجابة لحاجيات السكان و مدى الحاجة إلى تغطيتها بالواردات. و بالتالي يبين درجة تبعية الدولة للخارج و درجة تنافسية صادراتها.

- **رصيد العمليات الجارية:** الفرق بين القيود الدائنة و المدينة للسلع و الدخل و التحويلات، و يقيس التغير في صافي وضع الأصول الأجنبية لاقتصاد ما. الرصيد الموجب يعني أن للبلد قدرة على التمويل باعتباره تمكن من تكوين ادخار صافي خلال تعامله مع الخارج. أما الرصيد السالب يدلّ على احتياج التمويل.

- **الرصيد الإجمالي:** رصيد العمليات الجارية+ رصيد ميزان العمليات الرأسمالية و يعبر هذا الرصيد عن التأثيرات المطبقة على أسعار الصرف حيث تسجل في الجانب المدين الطلب على العملة الأجنبية و عرض العملة المحلية، و في الجانب الدائن تسجل طلبا على العملة المحلية أي التحسن في قيمتها.

فوجود اختلال في ميزان مدفوعات بلد ما يعد من أهم المؤشرات الاقتصادية خطورة على الاقتصاد الوطني فيما يتعلق بمركز ذلك البلد في المعاملات الاقتصادية الدولية لا سيما في حالة حدوث عجز في الميزان المذكور و لذلك فإنه عادة ما تتدخل السلطات العامة من أجل إحداث التوازن في هذا الميزان كلما أمكن ذلك و الذي عادة ما يتطلب فترة قد تمتد إلى

سنوات عدة و ذلك باستخدام مجموعة من الإجراءات الاقتصادية شريطة عدم إلحاق الاقتصاد الوطني بأضرار جسيمة و عموما هناك طريقتان لتصحيح الاختلال في ميزان المدفوعات و هما:<sup>3</sup>

1. التصحيح عن طريق آلية السوق .

2. التصحيح عن طريق تدخل السلطات العامة.

أما طبيعة هذه الدراسة تتطلب البحث في دور السياسة المالية في معالجة الاختلال و إعادة التوازن الخارجي، حيث أنّ الهدف المطلوب هو كبح تصاعد الدخل الوطني بغية تخفيض حجم الواردات وفقا للعلاقة التالية:

$$\downarrow \Delta Y = \downarrow \Delta M$$

و السلطات الحكومية في سبيل كبح الدخل الوطني من خلال الاعتماد على السياسة المالية عليها أن تتبع أسلوب الاستيعاب<sup>4</sup> و الامتنصاص .

إذ يركّز هذا الأسلوب على دور السياسة المالية انطلاقا من تحليلات جون مينارد كينز التي وجّهت الأنظار نحو تغيّرات الدخل القومي لإعادة التوازن. و يقوم هذا الأسلوب على عدة مبادئ أهمها:

- ينطلق هذا الأسلوب من مبدأ سياسات تغيير الإنفاق العام عن طريق السياسة المالية؛

- تأخذ معادلة الدخل في اقتصاد مفتوح الشكل التالي:  $Y = C + I + X - M$ ؛

- يهتم الأسلوب بسوق السلع و يهمل سوق النقود و رأس المال، فهو يهتم بالميزان التجاري و الذي يعبر

عن الأداة المؤثرة في ميزان المدفوعات.

الاختلال الحاصل في ميزان المدفوعات سيؤدي إلى إحداث تغيير في مستوى الاستخدام و الإنتاج للبلد و بالتالي في مستوى الدخل المحقق و ذلك تحت تأثير مضاعف التجارة الخارجية ، فحينما يسجل ميزان المدفوعات لبلد ما فائضا جزاء التزايد في صادراته و منه سوف يرتفع مستوى الاستخدام في تلك الصناعات التصديرية فتواكبها زيادة في معدل الأجور و من ثمّ الدخول الموزعة و سترتب على زيادة الدخول تنامي في الطلب على السلع و الخدمات بنسبة أكبر نتيجة لعمل المضاعف فترتفع الاستيرادات مما يؤدي إلى عودة التوازن إلى الميزان . و يحدث العكس في حالة وجود عجز في الميزان. فيمكن التمييز بين إجراءات التعامل مع الاختلال في ميزان المدفوعات وفق هذا الأسلوب حسب حالات العجز التي تميّز الميزان كالتالي:

• في حالة العجز: يحدث العجز في ميزان المدفوعات لما يكون الدخل أقلّ من الطلب الداخلي (  $Y < A$  ). و هنا يكون الطلب الخارجي أقل من الصفر حيث أنّ :

B: يمثل الطلب الخارجي =  $X - M$  ، و A: يمثل الطلب الداخلي (الاستيعاب) و يمثل الاستهلاك الخاص و الحكومي + الاستثمار أي  $A = C + I$  ، و Y: يمثل معادلة الدخل  $Y = C + I + X - M$ .

حيث:

$$\left\{ \begin{array}{l} - Y + C + I + X - M \dots\dots\dots (1) \\ - A = C + I \dots\dots\dots (2) \\ - B = X - M \dots\dots\dots (3) \end{array} \right.$$

من المعادلات 1، 2، 3 نجد:

$$\left\{ \begin{array}{l} - Y = A + B \dots\dots\dots (4) \\ - B = Y - A \dots\dots\dots (5) \end{array} \right.$$

و بالتالي

فلما يكون الدخل أقل من الطلب الداخلي فستكون إشارة الطلب الخارجي سالبة أي أقل من الصفر. أي عجز في ميزان المدفوعات و لمواجهة أو تصحيح هذا الوضع على الدولة التدخل عن طريق سياسة مالية تستهدف التأثير على أحد المتغيرين، إما الدخل  $Y$  و إما الطلب الداخلي  $A$  :

- عليها زيادة الدخل، أي اتباع سياسة مالية توسعية، و التي تمكن من زيادة الطلب الكلي و الذي يؤدي

بدوره إلى زيادة حجم الإنتاج و بالتالي زيادة الصادرات و من ثم زيادة في الدخل.

- العمل على تخفيض قيم مكونات الطلب الكلي باعتماد سياسة مالية انكماشية و التي تؤثر على

الاستهلاك و الاستثمار، كأن تقوم برفع الضرائب أو الرسوم.

• في حالة الفائض: هنا يكون الدخل أكبر من الطلب الداخلي  $Y > A$  و  $B > 0$ . و في هذه الحالة يمكن التصرف

كذلك من خلال المتغيرين السابقين كما يلي:

- اتباع سياسة تقييدية للتأثير على الدخل الوطني من خلال تخفيض مستويات الانتاج مما يؤدي لتقليص حجم الصادرات و بالتالي ينخفض مستوى الدخل.

- اتباع سياسة توسعية بهدف زيادة الطلب الكلي، و ذلك بتشجيع الأفراد على الاستهلاك و الاستثمار.

ثانيا. أثر السياسة المالية على سعر الصرف:

لفهم الأثر النقدي للسياسة المالية، يجب فهم و دراسة العلاقة بين عجز الموازنة و عجز الحساب الجاري في ميزان المدفوعات ويتم ذلك من خلال ما يعرف بفرضية العجز التوأم -العجز المزدوج- و فهم العلاقة التفاعلية بين أدوات السياسة المالية وسياسة الصرف الأجنبي لعلاج ظاهرة العجز المزدوج.

أولاً. العلاقة بين عجز الموازنة و عجز الحساب الجاري :

هناك عدة مقترحات ووجهات نظر حول تفسير ظاهرة العجز المزدوج وتختلف هذه المقترحات حسب آراء

المدارس الاقتصادية، فمنهم من يؤكد أن العجز المالي يسبب العجز الخارجي، ومنهم من يري عكس ذلك بأن العجز الخارجي هو المؤثر في العجز المالي.

وفي تفسيرنا للعلاقة بين العجزين سنعتمد على التحليل الكينزي الذي يبين أن هناك علاقة مباشرة بينهما، ويحدد هذه العلاقة من عجز الموازنة باتجاه عجز الحساب الجاري، وأن جزء من التأثير النهائي لعجز الموازنة يعتمد على الطريقة التي يتم من خلالها تمويل العجز، ففي حالة عدم قدرة الضرائب على تمويل إيرادات الدولة يتم اللجوء إلي مصادر أخرى منها الاصدار النقدي الجديد، الاقتراض المحلي، الاقتراض الخارجي ولكل منها آثارها الاقتصادية.

و أكثر هذه المصادر التمويلية لعجز الموازنة تأثيراً على سعر الصرف هو الاقتراض الخارجي و يمكن بيان أثر

هذا العجز انطلاقاً من نموذج مندل-فلمينج ( the Mundell-Flemming ). ووفقاً لهذا النموذج فإن تفسير طبيعة

العلاقة بين عجز الموازنة و عجز الحساب الجاري يعتمد على نظام الصرف المتبع من طرف الدولة ، فاتباع أسعار

الصرف الثابتة سيكون له آثار مختلفة عن الآثار الناجمة عن اعتماد أسعار الصرف المرنة في تفسير العجزين:

1. أثر عجز الموازنة العامة على عجز الحساب الجاري وفقاً لأسعار الصرف الثابتة:<sup>5</sup>

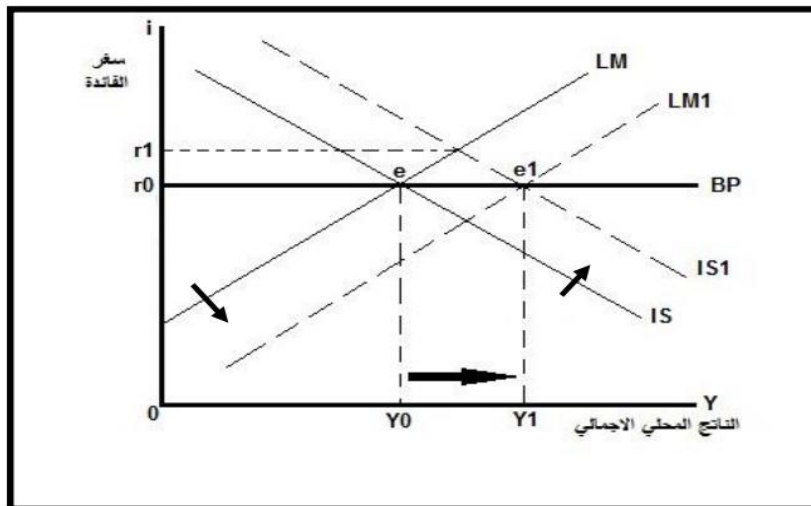
إن أسعار الصرف الثابتة لا يسمح لها بالتقلبات في سوق الصرف و الناجمة عن التغيرات اليومية في طلب العملة و عرضها، أي أنّ البنك المركزي يعمل على تثبيت سعر صرف العملة عند مستوى معين، على أن لا يتم تجاوز هذا السعر أو الهبوط عنه من خلال ما يقوم به البنك المركزي من عمليتي البيع و الشراء للعملة.

فإذا كانت السلطات النقدية في البلد تعتمد على أسعار الصرف الثابتة، ففي حالة الاقتراض من الخارج لغرض تمويل العجز فإن هذا الإجراء سيؤدي إلى ارتفاع أسعار الفائدة و هذا ما يؤدي بدوره إلى جذب رؤوس الأموال الأجنبية إلى الداخل و من ثم تحسين حساب رأس المال للبلد، هذا من ناحية الاقتراض أما عند قيام الدولة بإنفاق مبلغ القرض فإن هذا يعني أنّ السياسة المالية التوسعية المنعكسة في عجز الموازنة الحكومية الكبير قد وسّعت من الإنفاق المحلي على السلع المنتجة في الداخل فإن هذا سيؤدي إلى زيادة الطلب الكلي، فإذا كانت هذه الموارد المطلوبة متوفرة محليا فإن ذلك سيؤدي إلى زيادة الناتج المحلي الحقيقي.

بينما في حال عدم توفر بعض هذه الموارد محلياً فإن ذلك سيؤدي إلى تزايد الاستيراد و بالتالي يكون له أثر سلبي على ميزان الحساب الجاري، كما أن زيادة الطلب الكلي يؤدي إلى ارتفاع المستوى العام للأسعار و بالتالي التأثير سلباً على المقدرة التنافسية من خلال انعكاسه على أسعار الصرف للبلد في الأسواق العالمية و من ثم تدهور ميزان الحساب الجاري.

و يوضّح الشكل البياني رقم 01 أثر التمويل الخارجي لعجز الموازنة على الحساب الجاري في اقتصاد مفتوح يعتمد على أسعار الصرف الثابتة وفقاً لنموذج مندل-فليمنج، إذ يوضّح المنحنى LM التوازن في سوق النقد كما يعبر عن التوليفات من أسعار الفائدة و الناتج في سوق النقد، و منحنى IS يمثل توازن سوق السلع و الخدمات و الذي يعبر عن التوليفات المختلفة كذلك من سعر الفائدة و الناتج، في حين يوضح منحنى BP توازن ميزان المدفوعات عند أسعار الفائدة و الناتج و يعتمد ميل المنحنى على حرية تدفق رؤوس الأموال الأجنبية اعتماداً على الفرق بين أسعار الفائدة المحلية و الخارجية. و كلما زادت حرية رؤوس الأموال الأجنبية كان منحنى BP أكثر انبساطاً، و في حالة الحرية الكاملة لحركة رؤوس الأموال الأجنبية يكون ذات المنحنى أفقياً.

الشكل رقم 1 : أثر عجز الموازنة العامة على الميزان الجاري في ظل أسعار الصرف الثابتة



المصدر: سلام كاضم شاني، علاء حسين فاضل، قياس وتحليل العجز المزدوج في العراق للمدة 1988-2009، مجلة الإدارة و الاقتصاد، جامعة كربلاء، كلية الإدارة والاقتصاد، المجلد الثالث، العدد العاشر، 2015، ص 251.

و إن تقاطع المنحنيات (IS-LM-BP) عند النقطة (e) يحدد التوازن الداخلي و الخارجي للاقتصاد الكلي المفتوح، حيث تمثل النقطة e في الشكل البياني نقطة التوازن في كل من سوق السلع و سوق النقد و ميزان المدفوعات فبافتراض أن الاقتصاد في البداية كان يحقق التوازن عند مستوى الناتج  $Y_0$  و سعر فائدة  $r_0$  و في حالة زيادة النفقات العامة و ما ينجم عنها من عجز في الموازنة فإن المنحنى IS سوف ينتقل نحو اليمين إلى  $IS_1$  و محققاً معدل توازني جديد للناتج و سعر الفائدة ( $r_1$  و  $Y_1$ ) على التوالي، و أن ارتفاع سعر الفائدة إلى  $r_1$  يعمل على جذب رؤوس الأموال الأجنبية إلى الداخل فيزداد سعر صرف العملة المحلية.

و لإعادة سعر صرف العملة الوطنية إلى المستوى المرغوب يتجه البنك المركزي إلى شراء العملة الأجنبية و ضخ المزيد من العملة الوطنية و هذا ما يسمى بسياسة التعقيم و أن هذا الإجراء سيؤدي إلى زيادة عرض النقد حتى ينتقل منحنى LM باتجاه اليمين أي إلى  $LM_1$  و عند تقاطعه مع منحنى  $IS_1$  تتحدد نقطة التوازن  $e_1$  عند مستوى سعر الفائدة الأصلي  $r_0$ .

و من خلال ذلك يمكن القول أن هـ في حالة ثبات أسعار الصرف لا توجد علاقة بين عجز الموازنة العامة و عجز الحساب الجاري، أي أن السياسة المالية التوسعية قد رافقتها سياسة نقدية مرنة و بالتالي لن يكون لها أثر صافي على أسعار الصرف أو سعر الفائدة.

## 2. أثر عجز الموازنة العامة على عجز الحساب الجاري وفقاً لأسعار الصرف المرنة:

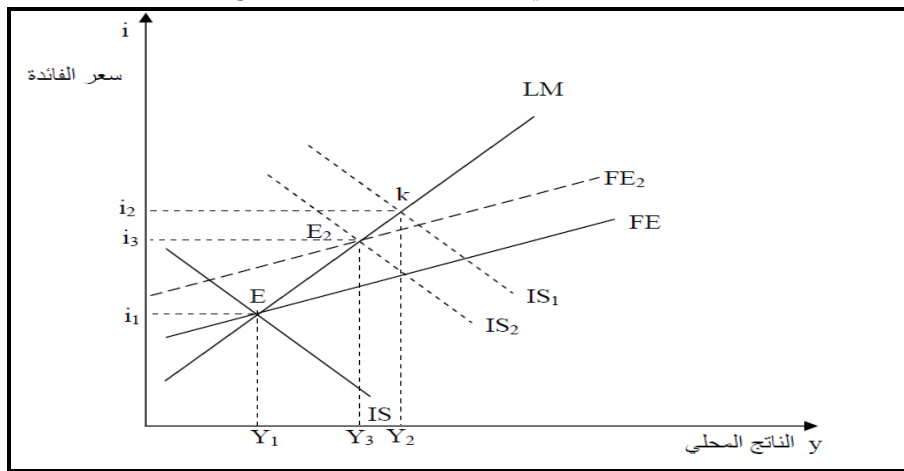
أسعار الصرف المرنة هي الحالة التي يسمح فيها لأي عملة أن تتأثر ارتفاعاً أو انخفاضاً في سوق الصرف الأجنبي حيث أن قيمة العملة في ظل هذا النظام متغيرة.<sup>6</sup>

و هذا التغير في قيمة العملة هو ما يؤثر على الحساب الجاري. حيث يسود الفكر الاقتصادي منهجان لتفسير العلاقة بين عجز الحساب الجاري و عجز الموازنة و هما منهج التكافؤ الريكاردى و المنهج الكينزي . أما النموذج الريكاردى فهو ينفي وجود أي علاقة بين عجز الحساب الجاري و عجز الموازنة لأنه يرجع سبب عجز الموازنة إلى تقليص حجم الضرائب و هذا ما يخلف آثاراً مؤقتة لا بدّ و أن تتلاشى بعودة الضرائب إلى مستواها الأصلي.<sup>7</sup>

أما المقترح الكينزي فقد بيّن وجود علاقة مباشرة بين عجز الحساب الجاري و عجز الموازنة، حيث وضّح وجهة العلاقة من عجز الموازنة باتجاه عجز الحساب الجاري و هذا ما يسمى بنوامة العجزين the twin deficit إذ اعتبر عجز الحساب الجاري متغير داخلي في حين عجز الموازنة متغير خارجي، حيث أن عجز الموازنة يأتي نتيجة لتزايد النفقات العمومية، و بارتفاع مستوى الإنفاق الحكومي سينخفض مستوى الادّخار الحكومي و القومي، و بانخفاض مستوى الادّخار القومي ستقلّ المدخرات و ترتفع معدلات الفائدة و بارتفاع معدلات الفائدة في ظلّ نظام معدلات صرف مرنة سيزداد طلب الأجانب على العملة المحلية مما يؤدي إلى ارتفاع سعر صرف العملة المحلية مقابل العملات الأجنبية ، فتصبح بذلك الواردات أكثر إغراءاً للمواطنين و أقلّ تكلفة مما يزيد من الواردات و تصبح الصادرات أقلّ جذبا للأجانب و أعلى تكلفة مما يخفض من الصادرات فيتشكل بذلك عجز في الميزان التجاري بسبب ارتفاع الواردات و انخفاض

الصادرات، مما يزيد في عجز الحساب الجاري<sup>8</sup>. و بالتالي يترافق عجز الموازنة مع عجز الحساب الجاري و هذا ما تؤكدُه الأفكار الكينزية. لذلك يمكن القول أن السياسة المالية تعمل بصورة أكثر تعقيدا في حالة تعويم سعر الصرف، إذ تؤثر بأسعار الصرف في كلا الاتجاهين، اعتمادا على سرعة و حجم تدفقات رؤوس الأموال الدولية و على قوة و أثر التوسع في الطلب الكلي. و هذا ما يجعلنا نميز بين حالتين:

أ. في حالة استجابة حركة رؤوس الأموال الأجنبية: يمكن توضيح آثار التوسع المالي في حالة مرونة سعر الصرف باستخدام نموذج مندل -فليمينج من خلال التمثيل البياني لكل من سوق السلع و الخدمات و سوق النقود و سوق الصرف الأجنبي FE الذي يميز بين حالتين ممكنتين من حيث اتجاه ميزان الحساب الجاري نحو الفائض أو العجز . في الشكل رقم 2 نلاحظ حالة الاتجاه نحو الفائض بسبب التأثير الكبير لتدفقات رؤوس الأموال نحو الداخل، هذا الفائض في ميزان المدفوعات موضح بالنقاط  $IS_1-LM$  إلى يسار الوضع الابتدائي لمنحنى FE، و ذلك مما يؤدي إلى رفع سعر الصرف. إلا ان ارتفاع سعر الصرف جزء من الآلية التي تولد عجز الحساب الجاري، فهو يقلل الربحية في صناعات سلع التبادل و يساعد في تحويل الموارد إلى السلع اللاتبادلية، لذا فإن صناعة الصادرات ستواجه المصاعب و يزداد الطلب على الواردات. و بعدها ينتقل المنحنيان FE و  $IS_1$  نحو اليسار و يتقاطع مع منحنى LM عند النقطة  $E_2$  فيتراجع الناتج المحلي من  $Y_2$  إلى  $Y_3$  و ذلك بفعل أثر التضخم الدولي الذي يقلل الدافع التوسعي للتغيرات المالية.<sup>9</sup> الشكل رقم 2: عجز الميزانية العامة في حالة سعر الصرف المرن مع استجابة تدفقات رؤوس الأموال الدولية



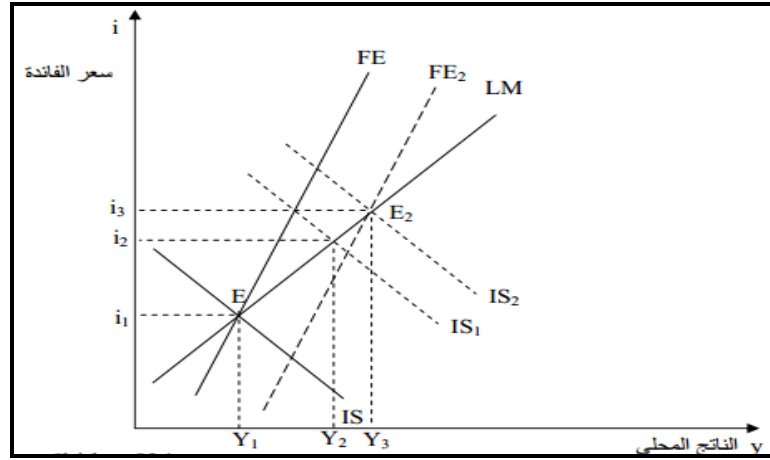
المصدر: حلمي إبراهيم منشد، تحليل و قياس ظاهرة العجز المزدوج في مصر و تونس و المغرب، للفترة (1975-2000)، أطروحة دكتوراه بجامعة البصرة، 2004، ص 34.

ب. في حالة عدم استجابة رؤوس الاموال الأجنبية:

إذ يوضّح الشكل رقم: 03 حالة الاتجاه نحو العجز بسبب الأثر الكبير للطلب الكلي، عندما تكون الاستجابة قليلة لتدفقات رأس المال الدولي، فيتقاطع المنحنيان  $IS_1-LM$  إلى يمين منحنى FE الابتدائي. و نتيجة لذلك العجز في ميزان المدفوعات تنخفض قيمة العملة المحلية، مما يؤدي إلى تحسن وضع الحساب الجاري حتى يصل الاقتصاد إلى وضع التوازن الجديد في الأجل الطويل ليتوسع الناتج المحلي مرة أخرى من  $Y_2$  إلى  $Y_3$  و ذلك بعد أن ينتقل كل من منحنى  $IS_1$  و FE نحو اليمين ليتقاطعا مع المنحنى LM عند النقطة  $E_2$ .<sup>10</sup>

الشكل رقم 03: عجز الميزانية العامة في حالة سعر الصرف المرن و عدم استجابة تدفقات رؤوس الأموال

الدولية



المصدر: حلمي ابراهيم منشد، تحليل و قياس ظاهرة العجز المزدوج في مصر و تونس و المغرب، للمدة (1975-2000)، أطروحة دكتوراه بجامعة البصرة، 2004، ص34.

تأسيسا على ما سبق نستنتج أنه في حالة سعر الصرف المرن، تمويل العجز المالي يؤدي إلى ارتفاع قيمة العملة المحلية بسبب ارتفاع معدلات الفائدة الجاذبة لرؤوس الأموال الأجنبية في الفترة القصيرة، من جهة أخرى فإن العجز المالي سيعمل على ارتفاع مستوى الطلب الكلي و الناتج المحلي، ليتبعه ارتفاع في مستوى الأسعار، وهذه التغيرات الاقتصادية على عجز الحساب الجاري، وانخفاض سعر صرف العملة المحلية في الأجل الطويل. أما في حالة سعر الصرف الثابت فتحدث نفس التأثيرات لكن تدخل السلطات النقدية لشراء الفائض من العملة الأجنبية بالعملة المحلية للمحافظة على ثبات سعر الصرف يحول دون تغير سعر الصرف. وفي الأخير يمكن القول أن تمويل العجز المالي بسبب عدم قدرة الإيرادات على تغطية النفقات في اقتصاد صغير مفتوح يؤثر على سعر الصرف او معدل الفائدة أو كلاهما اعتمادا على حركة رؤوس الأموال الدولية وعلى نظام سعر الصرف.

تعتبر ظاهرة العجز في ميزان المدفوعات واحدة من أخطر الاختلالات الهيكلية في الاقتصاد، وكان وراء ذلك الاختلال الهيكلي الاستهلاك القومي من ناحية، و الناتج المحلي الإجمالي من ناحية أخرى، الأمر الذي أدى إلى اتساع الفجوة بين الواردات والصادرات وتزايد عجز ميزان المدفوعات.

#### ثانيا. الأثر على حالة ميزان المدفوعات في الجزائر للفترة 1990-2010:

إن العجز في ميزان المدفوعات يشكل قيداً على التنمية الاقتصادية، وإضعاف قدرة الدولة في الوفاء باحتياجات التنمية لما يترتب عليه من نقص الاحتياطات الرسمية من العملة الأجنبية وما ينتج عنه من اقتراض وزيادة الدين للعام الخارجي. ولبيان أثر برامج الإصلاح المالي على ميزان المدفوعات، فإنه يحدث من خلال السياسات المخفضة للإنفاق، وكذلك السياسات المحولة للإنفاق، فالأولى والتي تتمثل أساساً في السياسات المالية الانكماشية تؤدي إلى تخفيض الطلب الكلي مما يؤدي إلى تخفيض الواردات من جهة والطلب على المنتج المحلي من جهة أخرى، وهكذا يصبح من الممكن تحويل موارد الإنتاج التي كانت تستخدم في الإنتاج للسوق المحلي إلى الإنتاج للتصدير، أما الثانية والتي تتمثل أساساً في

تخفيض سعر الصرف، تؤدي إلى خفض قيمة الصادرات مقومة بالعملة الأجنبية مما يؤدي إلى زيادة الطلب على الصادرات ومن جهة أخرى يؤدي ذلك إلى ارتفاع تكلفة الاستيراد وبالتالي يخفض الطلب على الواردات، ومحصلة ذلك زيادة الصادرات وخفض الواردات، وتحسين ميزان المدفوعات والدين الخارجي، والجدول التالي يوضح لنا تطور رصيد ميزان المدفوعات في الجزائر خلال الفترة (1990-2010):

الجدول رقم (01): تطور رصيد ميزان المدفوعات في الجزائر خلال الفترة (1990-2010)

الوحدة: مليار دولار أمريكي

| السنة البيان         | 1990 | 1991 | 1992 | 1993 | 1994 | 1995 | 1996 | 1997 | 1998 | 1999 | 2000 |
|----------------------|------|------|------|------|------|------|------|------|------|------|------|
| رصيد ميزان المدفوعات | 0,2- | 0.5  | 0.2  | 0.0  | 4,3- | 6,2- | 2,1- | 0.3  | 1,7- | 2,4- | 7.6  |
| السنة                | 2001 | 2002 | 2003 | 2004 | 2005 | 2006 | 2007 | 2008 | 2009 | 2010 | /    |
| رصيد ميزان المدفوعات | 6.2  | 3.6  | 7.4  | 9.2  | 16.9 | 17.7 | 29.5 | 36.9 | 3.8  | 15.6 |      |

Office National des Ntistiques: Retsepective Statistiques (1970-2002), Edition - Source:

2005.

- الديوان الوطني للإحصائيات، الجزائر بالأرقام، نشرة رقم 38، الجزائر، 2008.

- les rapports annuelles de la banque d'Algérie 2004,2006,2008,2010 -

تشير بيانات الجدول رقم (01)، أن أثر الإصلاح المالي انعكس بصورة إيجابية أحياناً وبصورة سلبية أحياناً أخرى على الوضع الكلي لميزان المدفوعات الجزائري، ففي بداية الفترة حقق ميزان المدفوعات انتعاش بعد أن كان في حالة عجز في 1990 بحوالي 0.2 مليار دولار، ليبلغ في عام 1992 حوالي 502 مليار دولار، ثم تحول هذا الفائض إلى عجز مستمر حتى عام 1999 حيث قدر بـ 2.4 مليار دولار، باستثناء عام 1997 حيث حدث فائض بـ 0.3 مليار دولار، وترجع هذه العجزات إلى العجز الحاصل في الميزان التجاري، وكذلك ميزان الخدمات، وميزان حساب رأس المال.

أما خلال الفترة المتبقية من فترة الدراسة (2000-2010) و بعد عشرة سنوات من نهاية فترة برنامج التعديل الهيكلي و إعادة الجدولة مع المؤسسات المالية الدولية و استعادة سلامة ميزان المدفوعات منذ سنة 2000 أين حقق ميزان المدفوعات فائضاً معتبراً ومستمرّاً بلغ حوالي 7.6 مليار دولار، ليصل في عام 2007 إلى حوالي 29.5 مليار دولار، كما سجلّ الرصيد الخارجي الجاري رصيدها موجباً قدره 34.45 مليار دولار سنة 2008 و هو ما يمثل 20.2% من إجمالي الناتج الداخلي

و يساوي بذلك الفائض المسجل سنة 2006 و البالغ 17.73 مليار دولار.<sup>11</sup> ويرجع هذا في الأساس إلى عملية إعادة جدولة الديون الخارجية من جهة، والارتفاعات النسبية في أسعار النفط والغاز الطبيعي في الأسواق العالمية، حيث فاق سعر البرميل من البترول 145 دولار للبرميل خلال 2008 مما يؤكد تبعية الاقتصاد الجزائري للصادرات النفطية لأن سقوط أسعار هذه المنتجات يؤثر عملياً على قدرة الاقتصاد الإداخري.

كما سجلت سنة 2008 كذلك عنصراً جديداً من عناصر الهشاشة تمثلت في القفزة المسجلة في مستوى واردات السلع

و الخدمات بعد الارتفاع الكبير في هذا المجال المسجل سنة 2007، و خاصة واردات سلع التجهيز و المنتجات النصف مصنعة، و هذا بسبب الطلب القوي للأعوان الاقتصاديين نتيجة ارتفاع وتيرة إنجاز برامج الاستثمارات العمومية. و قد استرجع الميزان التجاري وتيرته التصاعدية سنة 2010 بمبلغ يقدر بـ 18.20 مليار دولار فقط في سنة 2009، و هو يعكس حدة الصدمة الخارجية التي حصلت سنة 2009 و هذا كله بفضل تحسن سعر البترول في السداسي الثاني من سنة 2010، بالغا ذروة متوسطة قدرها 92.82 دولار للبرميل في ديسمبر مقابل 62.26 دولار للبرميل.<sup>12</sup>

ثالثا. عجز الموازنة و عجز الحساب الجاري:

#### 1. تحليل تطور رصيد الموازنة في الجزائر للفترة 1990-2010:

إن المقصود بالموازنة العامة هو الفرق بين الإيرادات العامة والنفقات العامة، وتكون في حالة توازن عندما يتساوى مقدار الإيرادات العامة مع مقدار النفقات العامة، وبالعكس تكون الموازنة العامة في حالة عدم التوازن (فائض أو عجز) عندما لا تتساوى الإيرادات العامة مع النفقات العامة، فإذا كان مقدار الأولي أكبر نكون أمام حالة فائض، أما إذا حدث العكس نكون أمام حالة عجز.

وتظهر أهمية تطور الرصيد الإجمالي للموازنة سواء حقق عجزاً أو فائضاً في محاولة إيجاد العلاقة بين الرصيد والنتائج الاقتصادية المحققة، والجدول التالي يبين تطور رصيد الموازنة خلال هذه الفترة:

الجدول رقم 02 : تطور نسبة رصيد الموازنة العامة إلى الناتج المحلي الإجمالي في الجزائر خلال الفترة (1990-2010)

الوحدة: مليار دينار جزائري

| السنوات | الإيرادات العامة | النفقات العامة | الرصيد   | الناتج الإجمالي المحلي | نسبة الرصيد إلى الناتج المحلي الإجمالي (%) |
|---------|------------------|----------------|----------|------------------------|--------------------------------------------|
| 1990    | 152.500          | 136.500        | 16.000   | 554.4                  | 2.88                                       |
| 1991    | 248.900          | 212.100        | 36.800   | 862.1                  | 4.26                                       |
| 1992    | 311.864          | 420.131        | 108.267- | 1074.7                 | 10.07-                                     |
| 1993    | 313.949          | 476.627        | 162.678- | 1189.7                 | 13.67-                                     |
| 1994    | 477.181          | 566.329        | 89.148-  | 1487.4                 | 6.00-                                      |
| 1995    | 611.731          | 759.617        | 147.886- | 2004.9                 | 7.37-                                      |
| 1996    | 825.157          | 724.609        | 100.548  | 2570.0                 | 3.91                                       |
| 1997    | 926.668          | 845.196        | 81.472   | 2780.5                 | 2.90                                       |
| 1998    | 744.511          | 875.739        | 101.228- | 2830.5                 | 3.57-                                      |
| 1999    | 950.496          | 961.682        | 11.186-  | 3238.2                 | 0.35-                                      |
| 2000    | 1578.161         | 1178.122       | 400.039  | 4123.5                 | 9.70                                       |
| 2001    | 1505.526         | 1321.028       | 184.498  | 4277.1                 | 4.31                                       |
| 2002    | 1603.188         | 1550.646       | 52.542   | 4522.3                 | 1.16                                       |
| 2003    | 1966.600         | 1752.691       | 213.909  | 5252.3                 | 4.07                                       |
| 2004    | 2169.600         | 1775.300       | 394.300  | 6150.5                 | 6.41                                       |
| 2005    | 3082.800         | 2052.800       | 1030.000 | 7563.6                 | 13.61                                      |

|      |          |          |          |         |       |
|------|----------|----------|----------|---------|-------|
| 2006 | 3639.900 | 2453.000 | 1186.800 | 8520.6  | 13.92 |
| 2007 | 3687.900 | 3108.600 | 579.300  | 9306.7  | 6.22  |
| 2008 | 5190.608 | 4191.053 | 999.555  | 11043.7 | 9.05  |
| 2009 | 3676.036 | 4246.334 | -570.298 | 9968.02 | -5.72 |
| 2010 | 4392.954 | 4466.940 | -73.986  | 11991.5 | -0.61 |

Source: – Office National Des Statistiques; Retrospective Statistiques (1970–2002), Edition 2005.

– Office National des Statistiques, Retrospective Statistiques (1962–2011). <http://www.ons.dz>

– الديوان الوطني للإحصائيات: الجزائر بالأرقام، نشرة رقم 38، الجزائر، 2008.

نلاحظ من خلال الجدول السابق أن رصيد الموازنة في فترة التسعينات من القرن الماضي سجل تقلبات بين العجز والفائض، فبعد أن حقق فائضاً في عامي 1990، 1991 على التوالي بنسبة 2.88% و 4.26% من الناتج المحلي الإجمالي، ثم سجل عجزاً في الموازنة العامة خلال الفترة (1992–1995)، وبلغ عجز الموازنة عام 1994 نحو 89.148 مليار دينار جزائري أي بنسبة 6% من الناتج المحلي الإجمالي وهو أقل من العجز الذي سجل في عام 1993 البالغ نحو 162.678 مليار دينار جزائري أي بنسبة 13.6% من الناتج المحلي الإجمالي، وسجل رصيد الموازنة تحسناً خلال سنتي 1996 و 1997 حيث سجل فائض بلغ على التوالي 100.548 مليار دينار جزائري، 81.482 مليار دينار جزائري، أي بنسبة 3.9%، 2.9% من الناتج المحلي الإجمالي على الترتيب. و عاد ظهور عجز الموازنة من جديد عام 1998، 1999 بسبب انخفاض أسعار النفط وتدهور حصيللة الجباية النفطية التي تراجعت من 564.7 مليار دينار جزائري عام 1997 إلى نحو 378.5 مليار دينار جزائري عام 1998، ثم ارتفعت في 1999 إلى 560.212 مليار دينار جزائري، لينخفض العجز في رصيد الموازنة العامة من 3.57% في 1998 إلى 0.35% من الناتج المحلي الإجمالي في 1999.

أما خلال السنوات الأولى من الألفية الثالثة نلاحظ أن رصيد الموازنة العامة سجل فائضاً وإن كان هناك تذبذب في بعض السنوات، فمثلاً في السنتين 2001 و 2002 حيث تراجع هذا الفائض إلى 4.31% و 1.16% على الترتيب، ويرجع هذا الانخفاض إلى عاملين أساسيين وهما: الانخفاض النسبي لأسعار النفط، وكذلك انتقال جزء من الفائض المحقق إلى صندوق ضبط الموارد وبداية الدولة في تطبيق برنامج الإنعاش الاقتصادي، وبداية من سنة 2003 نلاحظ ارتفاع فائض الموازنة ليصل في 2006 إلى 13.92% من الناتج المحلي الإجمالي، ثم ينخفض مرة أخرى في 2007 ليصل إلى 6.22% من الناتج المحلي الإجمالي، و تحقق آخر فائض خلال هذه الفترة (999.555 مليار دينار) سنة 2008 حيث بلغ 9.05% من الناتج المحلي الإجمالي، و بعد هذه السنة رجع العجز في رصيد الموازنة للظهور من جديد، فقد سجلت سنة 2009 عجزاً قدره 570.298 مليار دينار انخفاض سنة 2010 لكن العجز متواصل حيث بلغ 73.986 مليار دينار. ويمكن إرجاع كل هذه التذبذبات الحاصلة في رصيد الموازنة العامة خلال الفترة (2000–2010) إلى تقلبات أسعار النفط في الأسواق العالمية، وبالرغم من الفوائض المالية المسجلة في الموازنة العامة خلال هذه الفترة.

## 2. العلاقة بين عجز الموازنة العامة و رصيد الحساب الجاري في الجزائر لفترة 1990–2010:

كما سبق و ذكرنا أن التوازن الخارجي يتأثر بالتوازن المالي للميزانية أو ما يسمّى بنظرية العجز/الفائض التوأم، حيث تتمحور هذه النظرية في وجود علاقة طردية بين عجز/ فائض الموازنة العامة للدولة و رصيد الحساب الجاري لميزان المدفوعات. و من هذا المنطلق يهتم هذا العنصر بتأكيد هذه العلاقة أو نفيها من خلال التحليل المباشر لتطور رصيدي الحساب الجاري و رصيد الموازنة و تطور الإنفاق العام في الجزائر للفترة 1990-2010، و ذلك من خلال تحليل معطيات الجدول الموالي:

الجدول رقم 03: مقارنة رصيد الموازنة و رصيد الحساب الجاري للفترة 1990-2010

| السنوات | رصيد الموازنة (مليار دينار) | نسبة الإنفاق الحكومي للناتج المحلي % | رصيد الحساب الجاري (مليار دولار) |
|---------|-----------------------------|--------------------------------------|----------------------------------|
| 1990    | 16.00                       | 24.62                                | 1.35                             |
| 1991    | 36.800                      | 24.60                                | 2.39                             |
| 1992    | -108.267                    | 39.09                                | 1.30                             |
| 1993    | -162.678                    | 40.06                                | 0.80                             |
| 1994    | -89.148                     | 38.07                                | -1.84                            |
| 1995    | -147.886                    | 37.88                                | -2.24                            |
| 1996    | 100.548                     | 28.19                                | 1.25                             |
| 1997    | 81.472                      | 30.40                                | 3.45                             |
| 1998    | -101.228                    | 30.94                                | -0.91                            |
| 1999    | -11.186                     | 29.10                                | 0.02                             |
| 2000    | 400.039                     | 28.57                                | 8.93                             |
| 2001    | 184.498                     | 31.25                                | 7.06                             |
| 2002    | 52.542                      | 34.28                                | 4.37                             |
| 2003    | 213.909                     | 33.36                                | 8.84                             |
| 2004    | 394.300                     | 28.86                                | 11.12                            |
| 2005    | 1030.00                     | 27.11                                | 21.18                            |
| 2006    | 1186.80                     | 28.78                                | 28.95                            |
| 2007    | 579.300                     | 33.40                                | 30.54                            |
| 2008    | 999.555                     | 38.0                                 | 34.45                            |
| 2009    | -570.298                    | 42.9                                 | 0.40                             |
| 2010    | -73.986                     | 37.0                                 | 12.15                            |

المصدر: بالاعتماد على المعطيات السابقة و معطيات:

ONS, " rétrospective statistique 1962-2011", <http://www.ons.dz> -

نلاحظ من خلال الجدول أنّ الفترة 1990-1999 قد سجّلت عدّة تغيرات في رصيد الموازنة العامة و رصيد الحساب الجاري بين العجز و الفائض، و أكثر ما ميّز الفترة أنه في السنوات 1994-1995-1998-1999 سجّلت كلّ من حسابات رصيد الموازنة و رصيد الحساب الجاري عجزاً توتماً، بمعنى أنّه كلما حدث عجز في رصيد الموازنة يصاحبه عجز أو انخفاض في رصيد الحساب الجاري. و هذا على عكس باقي السنوات الأخرى التي سجّلت أغلبها فائضاً في رصيد الحساب الجاري و الموازنة العامة.

إذ يلاحظ أنّه بعد أن حقق كلّ من رصيد الموازنة و رصيد الحساب الجاري فائضاً توتماً في السنتين 1990-1991، حدث ارتفاع كبير في قيمة النفقات العامة ما أدّى إلى حدوث عجز في رصيد الموازنة العامة و انخفاض كبير في رصيد الحساب الجاري تواصل حتّى سنة 1993، وواصلت النفقات في التزايد حتى بلغت سنة 1994 ما قيمته 566.329 مليار دينار جزائري، لكن الارتفاع في قيمة الإيرادات لذات السنة، جرّاء الإصلاحات الجبائية، قلّص من قيمة العجز في رصيد الموازنة حيث قدّر سنة 1994 ما قيمته 89.48 مليار دينار، ما قابله عجز في رصيد الحساب الجاري قدره 1.84 مليار دولار و ارتفع عجز الموازنة سنة 1995 إلى 147.899 مليار دينار كما ارتفع أيضاً عجز الحساب الجاري لنفس السنة و سجّل قيمة 2.24 مليار دولار.

و الملاحظ أنّ انخفاض الإنفاق الحكومي في سنة 1995 أدّى إلى إحداث فائض توتماً في أرصدة الموازنة العامة و الحساب الجاري لسنتي 1996 و 1997. ليرجع العجز التوتّم من جديد لرصيد الحساب الجاري و الموازنة العامة سنتي 1998 و 1999.

كما أنّ ارتفاع قيمة النفقات و ارتفاع نسبتها إلى الناتج المحلي منذ سنة 2000، قد أدّى إلى انخفاض الرصيدين، حيث وصل الحساب الجاري إلى 4.37 مليار دولار سنة 2002، بعد أن بلغ 8.93 مليار دولار سنة 2000، و انخفض فائض الموازنة من 400.09 مليار دينار سنة 2000 إلى 52.542 مليار دينار سنة 2002. و منذ سنة 2003 ارتفع فائض الموازنة إلى 213.909 مليار دينار، و استمر في الارتفاع إلى أن وصل سنة 2006 إلى قيمة 1186.8 مليار دولار، هذا ما يقابله ارتفاع في فائض الحساب الجاري من 7.47 مليار دولار سنة 2003 إلى 17.74 مليار دولار سنة 2006 و هذا مرده إلى انخفاض نسبة الإنفاق الحكومي للناتج المحلي حيث بلغ 33.36% سنة 2003.

و في الفترة من 2007 إلى 2010 شهد رصيد الحساب الجاري تذبذباً بين الانخفاض و الارتفاع، حيث بلغ سنة 2007 قيمة 30.54 مليار دولار، و سجّل انخفاضاً كبيراً سنة 2009 قدّر بـ 0.4 مليار دولار و ما ميّز سنة 2009 أنّها شهدت أكبر انخفاض لإيرادات الجباية النفطية بسبب الأزمة المالية العالمية سنة 2008، و انعكاساتها على الأسواق العالمية بشكل عام و سوق النفط بشكل خاص.

ليعاود رصيد الحساب الجاري الارتفاع سنة 2010 إلى 12.15 مليار دولار. و الملاحظ كذلك أنّ الإيرادات النفطية مرتبطة بشكل كبير بكلّ من رصيد الموازنة و رصيد الحساب الجاري، و بالتالي فرضية العجز التوتّم في الجزائر موجودة بما أنّ النفقات و الإيرادات هما المحدّدان الرئيسيان لعجز الموازنة أو فائضها.

## خلاصة:

نظريا يمكن القول أنّ السياسة المالية يمكن أن تساهم في تصحيح الاختلال في ميزان المدفوعات من خلال سياسة تستهدف التأثير على الدخل الوطني أو على الطلب الداخلي.

أما تطبيقيا فقد تأكد وجود علاقة بين عجز الموازنة العامة للدولة أو فائضها مع رصيد الحساب الجاري من ميزان المدفوعات، و المحددين الرئيسيين لرصيد الموازنة العامة للدولة هما نفقات و إيرادات السياسة المالية، و أهم مورد لإيرادات الدولة هي الإيرادات الجبائية، و رغم كل التطورات التي شهدتها الجزائر في الفترة 1990-2010 من إصلاحات جبائية، إلا أنّه ما زالت الجباية البترولية تمثل أكبر نسبة من الإيرادات. و بهذا يبقى الأداء الاقتصادي الجزائري تابعا لسعر البرميل من البترول ما دام قطاعها الإنتاجي لا يتمتع بنوع من المرونة و الحركية في الأداء.

<sup>1</sup>: طارق الحاج، المالية العامة، دار صفاء للنشر و التوزيع، الطبعة 1، عمان الأردن، 1999، ص201

<sup>2</sup>: بربيش السعيد، الاقتصاد الكلي، (نظريات، نماذج و تمارين محلولة)، دار العلوم للنشر و التوزيع، عنابة، الجزائر، 2007، ص24

<sup>3</sup>: خالد مرزوك، طرق معالجة الاختلال في ميزان المدفوعات، مقال متوفر على الموقع التالي: [www.uobabylon.edu.iq/pubdoc](http://www.uobabylon.edu.iq/pubdoc)

<sup>4</sup>: أول من استخدم مصطلح الاستيعاب هو "Alexander" سنة 1952، وهذا الأسلوب يعتمد عليه كثيرا صندوق النقد الدولي في معالجة الاختلالات في ميزان المدفوعات للدول التي تقبل الاقتراض من الصندوق.

<sup>5</sup>: سلام كاظم شاني، علاء حسين فاضل، قياس و تحليل العجز المزدوج في العراق للمدة 1988-2009، مجلة الإدارة و الاقتصاد، المجلد الثالث، العدد العاشر، جامعة كربلاء، كلية الادارة والاقتصاد، 2015، ص250-252

<sup>6</sup>: نفس المرجع السابق، ص253

<sup>7</sup>: أنظر : حلمي ابراهيم منشد، تحليل و قياس ظاهرة العجز المزدوج في مصر وتونس والمغرب، للمدة (1975-2000)، أطروحة دكتوراء بجامعة البصرة 2004.

<sup>8</sup>: الكسواني ممدوح الخطيب، علاقة بين عجز الموازنة و الحساب الجاري في المملكة العربية السعودية، دراسات اقتصادية، السلسلة العلمية لجمعية الاقتصاد السعودية، المجلد الثالث، العدد السادس، جامعة الملك سعود 2001، ص09

<sup>9</sup>: حلمي ابراهيم منشد، مرجع سبق ذكره، ص33

<sup>10</sup>: نفس المرجع السابق، ص35

<sup>11</sup>: محمد راتول، صلاح الدين كروش، تقييم فعالية السياسة النقدية في تحقيق مربع كالدور في الجزائر خلال الفترة 2000-2010، مجلة بحوث اقتصادية عربية، عدد 66/ربيع 2014، ص114

<sup>12</sup>: نفس المرجع، ص ص 114-115